العلاقات الجزائرية الأوروبية في سياق سياسة الجوار الأوروبية 2004

Algerian-European relations in the context of the European Neighborhood Policy 2004

أ. بقلوش حبيبة

habiba.baklouche@univ-mosta.dz

كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة مستغانم.

تاريخ الاستلام: 2026/05/21 **تاريخ القبول: 2026/06/03** **تاريخ النشر: 2026/06/12**

الملخص:

ان السياق العام لسياسة الجوار الأوروبية هو السياسات المتوسطية الأوروبية الصادرة عن مخرجات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية بعد عملية التوسع التي عرفها الاتحاد الأوروبي باعتباره نموذجا حقيقا للتكامل في العلاقات الدولية، فهي حلقة من حلقات ردود فعل أوروبا على المتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية الحاصلة في المتوسط، وهي سياسة تعكس سعي أوروبا للمحافظة على مصالحها. أما الجزائر في علاقاتها بأوروبا في إطار سياسة الجوار فقد كانت واضحة حيث اتخذت مواقف متميزة ومنفردة تعبر عن مكانة وأهمية ودور الجزائر في السياسات المتوسطية الأوروبية انطلاقا من ثوابت الدولة الجزائرية ومقوماتها وقدراتها.

الكلمات المفتاحية: سياسة الجوار الاوروبية، مسار برشلونة، التعاون، الشراكة، الجزائر، السياسات المتوسطية .

Abstract :

The general context of the European Neighbourhood Policy is the European Mediterranean policies stemming from the outputs of European foreign and security policy following the expansion of the European Union, which serves as a true model of integration in international relations. The Neighbourhood Policy is one link in Europe's chain of responses to national, regional, and international changes occurring in the Mediterranean. It reflects Europe's efforts to protect its interests. Algeria's relationship with Europe within the framework of the Neighbourhood Policy has been clear, as it has adopted distinct and well-defined positions that express its status, importance, and role in European Mediterranean policies, based on the constants, strengths, and capabilities of the Algerian state.

Keywords *: European Neighborhood Policy, Barcelona Process, cooperation, partnership, Algeria, Mediterranean policies.*

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: habiba.baklouche@univ-mosta.dz

مقدمة

العلاقات الجزائرية الأوروبية ليست مرتبطة بمرحلة ما أو حدث ما أو سياسة أوروبية ما، بل هي تراكمات وتفعلات تاريخه واقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية امتدت على مر قرون من الزمن، فالغرض من الدراسة تحديد معالم أساسية مرت بها العلاقات الثنائية مع إبراز أهمية الجزائر في السياسات الأوروبية عموما وسياسة الجوار خاصة، ودلك من خلال موقفها وردود فعلها اتجاه مبادئ شكلت ثوابت مهمة في السياسة الخارجية الأوروبية، في مقابل دلك ظهرت ثوابت قائمة في علاقة الجزائر بالاتحاد الأوروبي رغم وجود مجموعة من التحديات شكلت خطر كبير على واقع و مستقبل العلاقة بين الاتحاد الاوروبي والجزائر. لدراسة الموضوع تضمن المقال ثلاث مطالب أساسية وهي :

المطلب الأول: قراءة في الانتقال من التعاون الظرفي إلى الشراكة الحذرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني : سياسة الجوار الأوروبية مقاربة جديدة للسياسات الأوروبية في المتوسط

المطلب الثالث : مكانة الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الأول: قراءة في الانتقال من التعاون الظرفي الى الشراكة الحذرة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي

الفرع الأول: العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسات الجزئية المتوسطية

اعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية، جعل العلاقات الجزائرية الاوروبية تعرف حركة من المد والجزر حتى الاستقلال. فهي البلد الوحيد الذي ورد ذكر اسمه في معاهدة روما ، اد تعتبر الجزائر فرنسية أو ما يسمى بلاد ما وراء البحار تابعة لفرنسا و تستفيد بذلك من المزايا المقدّمة للدول الأوروبية الست. فالاقتصاد الجزائري خلال الاستقلال ارتبط بالاقتصاد الفرنسي فكان جزءا لا يتجزأ من المجموعة الأوروبية، فاكتسبت الجزائر وضعا مميزا ومنفردا جعلها تستفيد من

مزايا اقتصادية خاصة بتنقل السلع بحرية دون عوائق جمركية عند وجودها في السوق الاوروبية .

ولان الجزائر خرجت منهارة بعد مرحلة الاستعمار استنزفت فيها كل قدراتها ، فكان لزاما عليها ان تلجا الى المجموعة الأوروبية لطلب الاستمرار في علاقاتها مع اوروبا وفقا لما تم الاتفاق عليه في المادة 227 من معاهدة روما ، الا ان هدا الوضع لم يعمر طويلا بعد ان رفضت ايطاليا باعتبارها عضوا مؤسسا للمجموعة الأوروبية منح نظام الامتيازات للصادرات الجزائرية فيما يتعلق بالموارد الزراعية. وهذا ما دفع الجزائر فيما بعد إبتداءا من 1972 اللجوء الى حلول اخرى في علاقاتها مع اوروبا انتهت بالوصول الى اتفاق جديد سمي باتفاقية التعاون سنة 1976.

الفرع الثاني : العلاقات الاورو- جزائرية في اطار السياسة الشاملة المتوسطية

بعد مفاوضات استطاعت الجزائر التوقيع على اتفاقية التعاون في افريل 1976مع المجموعة الاوروبية وهي اول اتفاقية في تاريخ الجزائر المستقلة ، شرعت الجزائر في تنفيدها بداية من نوفمبر 1978، تميزت هده الاتفاقية بانها كانت تجارية مالية اساسها بروتكولات مالية دورية تتجدد كل خمس سنوات[11]، هدفها تطوير وتوسيع المبادلات التجارية بين طرفي الاتفاقية أي الجزائر والمجموعة الاوروبية ، بفضلها حصلت الجزائر على اربع بروتكولات مالية في الفترة الممتدة من 1978 الى غاية 1996، التي هي عبارة عن قروض مالية يمنحها بنك الاوروبي للاستثمار قدرت ب784 مليون ايكو و640 مليون ايكو، احتوت اتفاقية التعاون على ثلاث مجالات تخص العلاقات الجزائرية الأوروبية أهمها، التعاون التجاري الذي تضمن المبادلات التجارية من الصادرات الزراعية والصناعية، فيها يمنح للصادرات الزراعية الجزائرية الدخول الى دول السوق الاوروبية مع احترام قواعد المنشأ. والمجال الثاني تضمن التعاون الاقتصادي بما فيها البعد المالي والتقني، والدي اخد حيزا بارزا في

[1] - Accord de coopération CEE/Algérie, le 26/04/1976, entré en vigueur le 1/1/1978, Joce L263 du 27/09/1978.
http://www.gisti.org/droit/textes/communautaires.

العلاقات الثنائية لتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بغرض احداث تنمية.والتعاون الاجتماعي يتعلق أساسا باليد العاملة الجزائرية المتواجدة في اوروبا وفقا لاتفاقية 1976 قضت بإجراءات خاصة.

تبقى المجموعة الأوروبية المستفيد الأول على حساب الجزائر وفقا لاتفاقية التعاون 1976، حيث تواصل العجز التجاري في ميدان السلع لصالح المجموعة الأوروبية، باعتبار أن 95 %من الصادرات الجزائرية لاوروبا تتكون من البترول، وقد كان لانخفاض أسعار هذا الأخير انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائر[2].

الفرع الثالث: التوجه نحو الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

يعد إعلان برشلونة من أهم المحطات المهمة في تاريخ العلاقات الاوروجزائرية بصفة خاصة ، لأنه شكل الإطار السياسي والمؤسساتي لانطلاق الشراكة القائمة على الحوار والتعاون بدل المصالح الاقتصادية، وأسس لشراكة شاملة تقوم على تعزيز البعد الامني والسياسي وتطوير التعاون الاقتصادي وتشجيع الحوار الثقافي والحضاري.

بدأت الجزائر متأخرة في المفاوضات الخاصة بالشراكة في جوان 1996مقارنة بدول الجوار التي كانت سباقة اليها، ودامت المفاوضات في المرحلة الأولى أكثر من عقد من الزمن لأسباب تخص الجزائر منها أسباب اقتصادية تتعلق بمطالبة الجزائر منحها تنازلات خاصة بالمنتوجات الفلاحية والحقوق الجمركية ، والحصول على مساعدات مالية لتطوير الميدان المالي، وتوسيع التعاون الاقتصادي ليشمل الانتاج ، واتخاذ كافة الإجراءات لرفع الحماية على الصناعة تأخذ بعين الاعتبار واقع القطاع الصناعي في الجزائر وتخصص له مبالغ مالية من اجل إعادة تطويره. و إعطاء أهمية لواقع المديونية التي عاشتها الجزائر، أما الأسباب السياسية فتتمثل في ملف العدالة والتعاون القضائي، والشؤون الداخلية بالتركيز على الجانب الأمني ومكافحة الإرهاب، إضافة إلى الأوضاع الأمنية والسياسية التي

---

[2] سالم برقوق، الاستراتجية الفرنسية في المغرب ، طاكسيج كوم، الجزائر ، 2009، ص 143-149.

[3] - القانون رقم 05-05 المؤرخ في 26 ابريل 2005، يتضمن الموافقة على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية الأعضاء فيها من جهة أخرى، الموقع بفالونسيا يوم 22 ابريل سنة 2002، وكدا ملاحقة من 1 إلى 6 والبروتكولات من 1 الى رقم 7 والوثيقة النهائية المرفقة به، ج.ر العدد30، الصادر في 27ابريل 2005.

عرفتها الجزائر بعد إلغاء المسار الانتخابي ودخولها في أزمة وعزلة جعلت الاتحاد الأوروبي يتخذ مواقف كانت سببا في توقف المفاوضات لأكثر من مرة .

طالبت الجزائر من الاتحاد الأوروبي السعي إلى الانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني المعتمد على ريع المحروقات. وتعميم إطار التعاون الاقتصادي، ليشمل مجالات انتاجية أخرى. والمساعدة في وضع برنامج لتأهيل القطاع الصناعي الجزائري ، وتوسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين. و وضع برنامج يتوافق والطابع المميز لصادرات الجزائرية خارج المحروقات .

بعد مرحلة من المفاوضات استطاعت الجزائر توقيع اتفاقية الشراكة في 22 افريل 2002[3]، وقد شكل هد الاتفاق[4]

، علامة فارقة في العلاقات الثنائية بين الطرفين، حيث هدف الى تعزيز التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية .

فمضمون اتفاق الشراكة الاورومغاربية تضمن مواضيع متعددة تشمل المجالات الامنية والسياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية، وهي سمة اتفاقيات التكامل والشراكة في عصر العولمة. ويندرج اتفاقية الشراكة الجزائرية الاوروبية في هدا السياق العام .

ان اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية تختلف عن الاتفاقية الاروبية مع دول الجوار، و هذا راجع لخصوصية العلاقات الأوروبية- الجزائرية، فمن حيث الشكل جاءت الاتفاقية في 110 مواد . دخلت حيز التنفيد في سبتمبر2005.تضمن ثمانية محاور على النحو التالي[5]:

أ- الباب الاول: يتعلّق بتعزيز الحوار السياسي دائم مع الاتحاد الأوروبي .

---

[4] الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شركة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة، والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الموقع بفالونسيا يوم 22 أبريل 2002 ، وكذا ملاحقه من 1 إلى 6 والبروتوكولات من رقم 1 إلى رقم 7 والوثيقة النهائية المرفقة به، سالف الذكر.

[5] Voir le texte intégral de l'accord de l'association entre L'UE et L'Algérie) ,signé le ,2002/04/22 entré en vigueur le(14/05/2016). www.europa.eu.

ب- الباب الثاني: محور تنقل البضائع، والخاص بتعزيز التبادل التجاري من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر بعد فترة انتقالية حددها الطرفان ب 12 سنة .

ج- الباب الثالث: يتضمن هيكلة المؤسسات الخدماتية والمالية والمواصلات والاتصالات في أقاليم كلا المتعاقدين أي الجزائر والاتحاد الاوروبي.

د- الباب الرابع : يعالج تنقل رؤوس الأموال وتدفق الاستثمارات بين الجزائر ودول الاتحاد الاوروبي[6].

هـ- الباب الخامس: يتضمن اليات دعم وتطوير مجالات العمل المشترك لتحقيق التكامل الاقتصادي.

و- الباب السادس: يعالج التعاون في المجالين الاجتماعي والثقافي خاصة قطاع العمال والضمان الاجتماعي والتعاون في مجالات التربية والاعلام والوسائل السمعية والبصرية وتنظيم التظاهرات الثقافية.

ي- الباب السابع : يتضمن تطوير التعاون في المجال المالي والمصرفي من خلال دعم الإصلاحات المالية والمصرفية وتطوير المجال البنكي، إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية .

المحور الثامن : يتعلّق بمجالات العدالة والتنقل والشؤون الداخلية.من خلال تقوية مؤسسات الدولة والقضاء، والتعاون في مراقبة الهجرة غير الشرعية، محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب والفساد.

من حيث المضمون ، تضمنت اتفاقية الشراكة الجزائرية الاوروبية محورين مهمين في مجال التعاون الثنائي وهما، ملف العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص وملف مكافحة الإرهاب وتوابعه، و يمكن من خلال الاتفاقية إبراز ثلاثة مرتكزات أساسية للشراكة تتمثل في ضمان استراتيجية انفتاح اقتصادي كآلية لإصلاح الأوضاع الداخلية، والتأكيد على الحوار السياسي مع إبراز دور المجتمع المدني وترقية حقوق الإنسان لإحداث التغيير.

إن اتفاق الشراكة جاء ليحدد أطر العلاقات الثنائية بين الطرفين، ويضع الخطوط الرئيسية لتعاون في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافي. تمثلت محاوره في ميادين مهمة عكست الأبعاد الحقيقية للتوجهات العامة للجزائر اتجاه أوروبا، فالمحور السياسي

---

[6] -المادة رقم 39-40 ، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31 ، الصادر في سنة 2005 ، ص . 14 المادة 15.

والأمني، ركزت فيه الجزائر على الاهتمام بأشكال التنسيق وتعزيز التشاور، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومكافحة الإرهاب ، فيما ركز الاتحاد الأوروبي على محورية القضايا التي تهمه، مثل الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، واحترام مبادي الديمقراطية وحقوق الإنسان. و تضمن البعد الاقتصادي والمالي مجموعة من الآليات الاقتصادية بغية تحقيق لمنطقة تبادل حر اورو متوسطية، متمثلة في حرية تدفق السلع ورؤوس الأموال والمنافسة، والتعاون الاقتصادي، ورفع الحماية كليا عن الاقتصاد الوطني من خلال الآليات التي تضع الإنتاج الجزائري في منافسة حقيقية. و في المحور الاجتماعي ركزت الجزائر على اليد العاملة، وحقوق أفراد رعاياها في الخارج، فيما ركز الاتحاد الأوروبي على الهجرة غير الشرعية كأهم قضية تهمه[7].

المطلب الثاني : سياسة الجوار الأوروبية مقاربة جديدة للسياسات الأوروبية.

الفرع الأول: مفهوم ونشأة سياسة الجوار

سياسة الجوار طرحت من طرف المؤسسات الأوروبية بعد التطورات السريعة التي عرفها المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية، فقدمت المفوضية الأوروبية في مارس 2003 مبادرة أسمتها أوروبا الأكثر اتساعا، سميت لاحقا بسياسة الجوار الأوروبية. هدفها وضع إطارا جديد لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في الشرق من ناحية، والجنوب المتوسطي من ناحية أخرى، يقصد بها التوجهات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في تعامله مع محيطه وشركائه سوءا في الشرق أو الجنوب، وضعت من أجل توفير إطار شراكة مع البلدان الواقعة في الحدود الأوروبية الجديدة التي نتجت عن توسع الاتحاد الأوروبي 2004.

ترجع جذور سياسة الجوار الأوروبي إلى بداية سنة2002، في ما يعرف بمبادرة "جيران" الجدد بغرض توسيع الاتحاد الأوروبي. فيما بعد نشرت اللجنة الأوروبية الوثيقة الرسمية سنة 2003 المعروفة بأوروبا الموسعة والجوار، إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب"، والتي اقترحت معالجة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجمل الفضاءات الجيوسياسية المجاورة. و حددت اللجنة الأوربية في 12 ماي من سنة2004 في الورقة الاستراتيجية للجوار تحت عنوان "سياسة الجوار الأوربي" وثيقة توجيهية المبادئ و القضايا المتعلقة بالتعاون الإقليمي.

---

[7] زواشي صورية ، التهديدات الأمنية والأمن الإقليمي غرب المتوسط ، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2016، ص108-113.

الفرع الثاني : أسس تطبيق سياسة الجوار الأوروبية في المتوسط

تشير التقارير الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بأن سياسة الجوار هي استمرارية لمبادئ إعلان برشلونة أولا ، إلا أنها تركز على أسس هدفها بالدرجة الأولى الحد من التداعيات السلبية للمحيط المجاور، لأنه يشكل المصدر الأساسي للتهديدات بمختلف أشكالها من جريمة منظمة والإرهاب والهجرة غير الشرعية ، لدا من الضروري إيجاد فضاء جيو سياسي أكثر استقرار وأمنا، كما تتطلع هده السياسة إلى مبدأ إشراك الدول المجاورة في إيجاد حلول للازمات الداخلية للاتحاد عن طريق آليات أساسها تفعيل اتفاقيات الإعفاء الجمركي المتبادل وفتح الأسواق أمام الطرفين في قطاعات حيوية و استراتيجية تشمل الطاقة والبيئة ، والتعليم والصحة والتشغيل ، وهي بشكل اخر محاولة تفعيل ما طرح في إعلان برشلونة لتأكيد على أهمية هدا المدخل وحاجة أوروبا إليه ، ولهدا تضل الأبعاد الايجابية لهده السياسة مرتبطة بشكل وثيق بالموقع الجغرافي للاتحاد الأوروبي تكون أوروبا هي المركز الأساسي لكل السياسات المتوسطية.

من جانب أخر يعد معيار نقل القيم والمعايير المشتركة وتطبيق المشروطية ركيزة وحتمية جوهرية في الاستراتيجية الخارجية الأوروبية، اد تطمح هده الرؤية الى خلق بيئة إقليمية مستقرة تتبنى مبادئ مماثلة كالديمقراطية وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والعدالة باعتبارها ركائز للمنظومة السياسات العامة للاتحاد الأوروبي ، ويظهر دلك جليا في نقل هده المبادئ إلى بلدان إلى جنوب المتوسط، حيث يربط تقديم المساعدات الأوروبية المالية والاقتصادية، بالإضافة الى تسهيلات النقل ومنح التأشيرات بمدى التزام الدول المجاورة بتضمن تلك القيم في دساتيرها وتطبيقاتها السياسية ، يخضع هد الربط لإلية تدريجية مرنة تتناسب مع وتيرة تقدم كل دولة وتطورها ، وبناء على التقيم الدوري ، يحدد الاتحاد الأوروبي نوعية التكييف الايجابي كتعزيز الشراكة ورفع الدعم المالي ، أو اللجوء الى التكييف السلبي يصل إلى حد فرض عقوبات بمختلف أشكالها أهمها تعليق الدعم بأنواعه أو استبعاد الدولة من سياق سياسة الجوار.

الفرع الثالث: السياق الهادف لسياسة الجوار الأوروبية في المتوسط

يتجلى الهدف الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبية الوصول إلى بيئة آمنة في جوار الاتحاد الأوروبي مما يعود بالنفع على البلدان الأوروبية، دون ضرورة إدماج هذه الدول والمشكلة حلقة من الأصدقاء حول الاتحاد الأوروبي. هذا التكتل الهدف منه المساهمة في التعاون التجاري والاقتصادي والسياسي إلى حد الاشتراك معه في كل شيء ما عدا المؤسسات، وهذا لبناء طوقا من الأصدقاء يشكلون كتلة موحدة لمجابهة الأخطار المشتركة.

فسياسة الجوار الاوروبية تسعى إلى بناء علاقات طويلة الأمد بين الدول المجاورة للاتحاد وتشتمل هذه العلاقات بشكل خاص على مشاركة موسعة في السوق الداخلي للاتحاد الأوروبي، والتعاون في الوقاية من الأزمات، إدارة الأزمات والهجرة، وفي النهاية التمتع بالحريات الأربع (حريات حركة السلع، والأشخاص، والخدمات، ورؤوس الأموال) في مقابل تنفيذ إصلاحات جدية سياسية اقتصادية ومؤسسية. فأهداف سياسة الجوار تتمثل في دعم عملية الإصلاح السياسي التي تقوم بها دول الجوار بتشجيع التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي وهذه الدول في مجال العلمي والبحثي.و إنشاء علاقة اعتماد متبادل على الأصعدة الثنائية والإقليمية وذلك من خلال تعزيز عملية الاندماج الاقتصادي والتعاون الإقليميين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار وفتح السوق الأوروبية أمام هذه الدول لتيسير حركة انتقال الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال في إطار أوروبا موسعة. والتعاون للوقاية من الأخطار العابرة للحدود والمهددة للاوروبا .والالتزام المشترك بالقيم المشتركة، وخصوصا باحترام سيادة القانون والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان مما يسمح بحرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال و الخدمات، تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الموجهة للسوق. والعمل معا لمواجهة التحديات المشتركة بين الضفتين.

يتم تحقيق هذه الأهداف وفقا لمجموعة من البرامج وهي، برامج إقليمية أو شمولية إقليمية الجوار والمتمثلة في منطقة شرق أوربا والضفة الجنوبية للمتوسط برامج ومواضيع متخصصة من أهمها حقوق الإنسان، الديمقراطية، الهجرة، اللجوء ومكافحة الفقر. وبرامج عابرة للحدود، تعاون عابر للحدود وذلك من خلال محاولة التحكم في تدفق المهاجرين غير الشرعيين[8].

تذكر التقارير الأوروبية الصادرة عن المفوضية الأوروبية لسنة 2004 كمرجعية أساسية تفصل الأبعاد الاستراتيجية لسياسة الجوار، اد تسلط الضوء على القيمة المضافة لهده السياسة مقارنة بمسار برشلونة السابق، وتتجسد هده القيمة في تقديم إطار تعاوني يتيح للبلدان الشريكة تبني مقاربات أكثر تحديدا وعمقا ، مما يسهل الانتقال التدريجي من صيغ التعاون التقليدية البسيطة إلى مستويات متقدمة من الاندماج الإقليمي الشامل.

[8] غازي فيصل حسين ، السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي، وقضايا الامن والتنمية والتعاون والبيئة، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2017، ص95-98.

وفي هدا السياق تهدف السياسة إلى تعزيز الشراكة السياسية والأمنية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في المتوسط، عبر آلية عملية تشمل صياغة برامج وخطط ذات معالم وأولويات واضحة، علاوة على دلك تتيح هده السياسة للدول المجاورة فرصة الاستفادة المباشرة من البرامج الأوروبية المتنوعة ، خاصة الشق المالي، والتعاون التكنولوجي، والتنسيق الأمني الاسخباراتي .

تعد هده الإجراءات إلزامية لنجاح سياسة الجوار، وأصبحت أملاءات قاعدية لتقديم البرامج والمساعدات، تصنف في خانة أجيال المشروطية التي فرضت من قبل الاتحاد الأوروبي على الدول الصغيرة. فسياسة الجوار أكثر تدخلا في شؤون الداخلية للدول المشاركة فيها، حيث ان الهدف من هده السياسة هو تحقيق أعلى مستويات الحوكمة.

تعالج سياسة الجوار الأوروبية قضايا مهمة تمس مجالات مختلفة في علاقاتها مع المنطقة نذكر منها:

1- تطوير المجال السياسي و الأمني:وذلك من خلال تقديم الاتحاد الاوروبي الدعم والمساعدة لدول الشريكة في محيطه الجغرافي لتعزيز جهود الإصلاح السياسي المحلي، ويتحقق دلك من خلال خاصة سيادة القانون، و الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وتفعيل دور المجتمع المدني ، بهدف إيجاد بيئة إقليمية أمنة. و تسعى هده السياسة الى مواجهة التحديات الأمنية المشتركة كالهجرة غير الشرعية والإرهاب، بحيث يقدم الاتحاد الأوروبي تسهيلات لشركائه مقابل التعاون الفعال في إدارة هده الظواهر والحد منها.

2- تنمية المجال الاقتصادي و التجاري: يهدف إلى تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضفتي الحدود المشتركة، بما يضمن تحقيق الازدهار على الحدود الخارجية للاتحاد ، كم تعمل برامج واليات الجوار والشراكة على تمكين الفاعليين الأساسين في القطاعيين العام والخاص، وإتاحة الفرص للنمو الاقتصادي في هده الدول عبر تقديم مقترحات ومبادرات لتعزيز التعاون والتبادل التجاري، وجدب الاستثمارات ، ودعم جهود الإصلاح وإعادة الهيكلة الاقتصادية .

3- تنمية المجال الاجتماعي و الثقافي: يركز هدا المجال على تفعيل قنوات التواصل بين المجتمعات المدنية وتطوير العمل المشترك في المجالات الاجتماعية ، والتعليمية ، والثقافية ، كما تسعى برامج الجوار الاوروبية الى توطيد روابط الاتصال العابر الحدود بين منظمات المجتمع المدني والجهات غير الحكومية ، الامر الدي يدعم الديمقراطية ويطور آليات الحوكمة والإدارة المحلية.

ان سياسة الجوار وفقا للخصائص السابقة تختلف عن سياق عملية برشلونة ، فمن حيث الهدف تسعى الى تجاوز مستويات التعاون القائمة في اتفاقية الشراكة وفقا لإعلان برشلونة إلى تحقيق التكامل مع الاتحاد دون الانضمام، وتشمل حدود واسعة تجاوز الحدود الجغرافية للاتحاد

الأوروبي، وتقوم على مجموعة من الالتزامات المتبادلة محددة بثلاث سنوات إلى خمسة سنوات قائمة على مجموعة من الحوافز.

المطلب الثالث : مكانة الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية

الفرع الأول: أهمية الجزائر في السياسات المتوسطية

شغل موضوع العلاقات الجزائرية الأوروبية مكانة هامة في مبادرات الاتحاد الأوروبي، ولقد تبلور ذلك عن طريق خطوات كثيرة ومفاوضات عديدة، حيث اهتم الإتحاد الأوروبي كثيرا بمسألة الشراكة مع بلدان البحر المتوسط بشكل عام والجزائر بشكل خاص لتمتعها بمجموعة من المقومات، تمثل سوق جديدة وواسعة وموقع مميز بتمركزها وسط بلدان المغرب العربي بوابة لإفريقيا. وهي أحد أهم مرتكزات الأمن والاستقرار على مستوى المتوسط وإفريقيا. كما تعد الجزائر شريكا استراتجيا للاتحاد الأوروبي في قطاع الطاقة خاصة، فهي تحتل المركز الخامس عشر من الاحتياطات البترولية العالمية، وفي مجال الغاز فهي خامس منتج للغاز في العالم وثالث مصدر له، وتملك الجزائر موارد مستقبلية كالغاز الصخري حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميا من احتياطي الغاز الصخري، وتعد الجزائر من الدول دات المقومات الجيدة في مجال الطاقات المتجددة ، خاصة منها الطاقة الشمسية.

الفرع الثاني: الجزائر مفاوض وشريك ند اتجاه سياسة الجوار الاوروبية

تحفضت الجزائر اتجاه سياسة الجوار حيث التزمت الصمت لمدة ثلاث سنوات، لأسباب منها، ان التوجهات الدبلوماسية الجزائرية ازاء السياسات الأوروبية تميزت عادة بشيء من التعقل والحكمة والتروي قبل اتخاذ المواقف الرسمية ، دون الانعزال تماما او الانكفاء. فقد أضهرت الجزائر التباسا كبيرا في التمييز بين سياسة الجوار والشراكة الاورومغاربية ، فكلاهما مسارين متوزيين لتحقيق اهداف محددة ، والاكثر من هدا ان سياسة الجوار اعلن عن تطبقها في دول الجوار في الوقت الدي لم تكن اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية الموقعة في 2002 لم تدخل مرحلة التنفيد الفعلي بعد، حيث تاخرت الى غاية 2005، وبهدا لم تكن الجزائر متحمسة للانخراط في مبادرة جديدة قبل التأكد من نتائج السياسة السابقة اي الشراكة .

أعلنت الجزائر رفضها سنة 2007 لسياسة الجوار.عكس تونس والمغرب التي سارعت في الانضمام إلى هده السياسة منذ السنوات الأولى. فالجزائر البلد الوحيد الذي

عبر عن رفضه الصريح للسياسة الأوروبية للجوار وهدا يعود لاسباب عدة منها، أكد الطرف الجزائري على الخصوصية الجزائرية في التفاوض، والنابعة عن الظروف الأمنية الاستثنائية التي عرفتها الجزائر في المرحلة ما بين 1992 إلى 2002 مايسمى بالعشرية السوداء . تظهر القراءة التحليلية لمواقف الجزائر السابقة تعارضا راديكاليا مع التقارير الدورية للاتحاد الأوروبي الرسمية منها وغير الرسمية ، حيث رفضت الجزائر بشكل قاطع الصيغ التقيمية لملفات حقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية، وقضايا المفقودين، واعتبارتها مساسا بسيادتها الوطنية ، وامتد التحفظ الدبلوماسي ليشمل التقييمات الأوروبية والمواقف الرسمية لمسار الديمقراطية ، والشفافية الانتخابية ، والتعاقب الحكومي.واقليميا عبرت الجزائر رفضها حصر العلاقات الاورومتوسطية في المنظور الامني وحده الدي يختزل دول الجنوب خاصة دول المغرب العربي في دور الدرع الواقي من التهديدات الخارجية ، حيث قدمت الجزائر رؤية بديلة ترتكز على الشراكة المتكافئة التي تتوزع فيها المسؤليات المالية والانسانية بشكل عادل ، مشددة على حصر التعاملات في اطرها الرسمية لحماية استقرار منطقة المتوسط.وتعلق موقف الجزائر بابعاد اقتصادية بشكل دائم ومستمر تمثل في مطالبة الجزائر بمعالجة التداعيات الهيكلية لتفكيك القيود الجمركية على القطاع الاقتصادي المحلي، وأعربت الجزائر عن تطلعها المستمرة لنقل التكنولوجيا وتشجيع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، لكن موقف اوروبا كان دائما متحفظا في اكثر من مرة لتطلعات الجزائر، مبررا دلك ببطء وتأخر وتيرة الانفتاح الاقتصادي الجزائري.

لكن العلاقات الجزائرية الأوروبية شهدت انعطاف جديد مع التحولات السياسية المرتبطة ب" الثورات العربية". فعلى خلفية هده الأحداث وما أحدثته من تحولات كبيرة على مختلف الأصعدة سياسيا وأمنيا، الإقليمية والوطنية، تمت مراجعة السياسات الأوروبية للجوار بهدف وضع استراتجيات تستجيب للتحولات المستجدة. فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في 25 ماي 2011 ماسمي ب"سياسة الجوار المجددة".على اثرها تغير موقف الجزائر وقررت انضمامها إليها. جرت مفاوضات حول العناصر التأسيسية لمخطط العمل في 2012، تزامنت مع زيارة المفوض الأوروبي لتوسيع سياسة الجوار إليها التي تم فيها الاتفاق على استضافة الجزائر لفرقة من المراقبين الأوروبيين بمناسبة الانتخابات التشريعية التي نظمت في 10 ماي ، تلاها افتتاح دورة مفاوضات في أكتوبر 2013 .

الفرع الثالث: واقع سياسة الجوار في الجزائر

باشرت الجزائر في تنفيد الشراكة متاخرة، كما ان مخطط عمل آلية الجوار لم تكن واضحة في الجزائر مقارنة بدول الجوار ولم تكن محددة المعالم حيث تميزت بتنوع وتجدد حسب المتغيرات الإقليمية و الدولية. أخد المجال الاقتصادي مكانة مهمة في العلاقات الجزائرية الأوروبية فيما يتعلق بمشروع الإلية الأوروبية للجوار. فالمفوضية الأوروبية في خطط العمل الموجهة للجزائر أعطت الأهمية إلى قضايا محورية اهمها[9] :

أ- قضايا التنمية المستدامة بغرض حماية البيئة وترشيد الموارد الطبعية بحيث يدرج متغير البيئة في مختلف القطاعات الوطنية، ولكن التوجه العام في الجزائر لتنمية احدث سلبيات يعاني منها الإقليم الساحلي مثل ازمة المياه والتلوث البحري والتصحر. بناء على هدا الواقع تتجه العلاقات الثنائية نحوى مستويات تركز على تطوير استراتجيات حماية السواحل وإدارة المياه من خلال تعزيز المؤسسات المختصة بجودة المياه وتطوير وتنمية قطاع ادرة النفايات. فمثلا برنامج الدعم المادي من الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر فيما يتعلق بتمويل البيئة والمياه الصرف الصحي خصص له حوالي 30 مليون يورو. إضافة إلى مساعدات مالية آخر قدمت لدعم مشاريع حماية البيئة خاصة في المناطق الساحلية بقيمة 34 مليون يورو في المرحلة الأولى[10].

ب- تطوير التنمية الاجتماعية والاقتصادية تقوم أساسا على إعداد استراتيجيات تنموية محلية ، بتنظيم برامج تدريب هدفها تعزيز قدرات الفاعلين المحليين وتنفيذ مشاريع التنمية ، وتحديد احتياجات السكان المرتبطة بالبنية التحتية ، وتشجيع الأنشطة الانتاجية والمشاريع الصغيرة لخلف فرص العمل. كم توجه الاهتمام بتطوير قطاع النقل والمواصلات عن طريق تحديث شبكات النقل وتطوير البنية التحتية، وتمحورت إصلاحات قطاع النقل حول تعزيز الامن البحري ومكافحة التلوث، تطوير النقل الحضاري خاصة في المدن الكبرى.

[9] Frederica Bicchi, The impact of the ENP on EU-North Africa relations: The good, the Bad and the Ugly, in Richard.G.Whitman and StefanWolff(eds), The European Neighbourhood policy in perspective : context,implementation and impact , palgrave Macmillan ,Basingstoke,United Kingdom ,2010, p, 206-208.

[10] – الآلية الأوروبية للجوار والشراكة: نظرة عامة على الأنشطة والنتائج 2007. 2013 ، الالية الاوروبية للجوار ، منشورات المفوضية الأوروبية، ص.20.

يوضح الجدول رقم (02)المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي للجزائر في إطار آلية سياسة الجوار في الفترة (2007-2013) بوحدة مليون اورو ، فالملاحظة تكشف ان إجمالي المخصصات بلغت 392 مليون اورو، وقدرت الالتزامات ب366.1 مليون اورو ، في حين بلغت المساعدات 283.9 مليون اور،وهدا يبين ان هناك تفاوت بين الأموال المحددة والتي يتم صرفها فعليا. وأدا أمعنا الملاحظة أكثر وجدنا ان المخصصات المالية عرفت نوعا من الاستقرار خلال معظم سنوات الفترة ، فكانت بين 54 و58 مليون اورو، قبل ان ترتفع إلى 60مليون اورو سنة 2013، يعكس حقيقة تزايد اهتمام أوروبا بتمويل برامج التعاون مع الجزائر خلال هده المرحلة .

بالمقابل شهدت الالتزامات تدبدبا واضحا ، اد انخفضت سنة 2008الى 32.5 مليون اورو بعدما كانت 57 مليون اورو سنة 2007، ثم ارتفعت تدريجيا لتصل الى 74 مليون اورو سنة 2012، ثم عرفت تراجع الى 50 مليون اورو سنة 2013، وهدا التفاوت والتدبدب والتراجع مرتبط بنسبة تنفيد المشاريع المشتركة بين الجزائر واوروبا .

أما المدفوعات فقد عرفت تقلبات ملحوظة ، فسجلت اعلى قيمة سنة 2007 ب 51.3مليون اورو ، ثم تراجعت بشكل واضح سنة 2010 الى 28.2مليون اورو، قبل ان ترفع نسبيا في السنوات اللاحقة ، هدا يبن ان هناك فجوة بين الالتزامات المالية والقدرة التفيدية والصرف الفعلي. وهدا يعود الى عوامل كثيرة لعبت دورا في توجيه العلاقات الجزائرية الاوروبية في سياق سياسة الجوار .

فاستقرار المساعدات المالية تعكس ان الاتحاد الاوروبي كان حريصا على الحفاظ على مستوى ثابت من الدعم المالي للجزائر ، بحكم ان الجزائر شريك استراتجي في المتوسط وافريقيا ، خاصة في المجالات المرتبطة بالامن ، والطاقة ومكافحة الهجرة غير الشرعية ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة في الفضاء المتوسطي.أما التفاوت بين المخصصات والالتزامات والمدفوعات بحيث ترتب عنه وجود فارق بين التمويل والتنفيد، يدل على ان جزء من الأموال لم يصرف فعليا ، ويعود دلك الى طبيعة سياسة الجوار الاوروبية وموقف الجزائر منها، تظهر في تراجع الاجراءات الادارية والتقنية الخاصة بتفيد المشاريع ، وتعقيد اليات التمويل الاوروبية المرتبطة بالمشروطية ، واختلاف اولويات الجزائر والاتحاد الاوروبي حول اهمية المشاريع ، ثم الموقف العام الدي يظهر جليا في تحفظ الجزائر نحوى اليات سياسة الجوار الاوروبية .

فالجدول ببعده المالي يوضح أن العلاقات الجزائرية الأوروبية مستمرة دائما ، لكنها تتأثر بعوامل سياسية وإدارية وأمنية، لدا حجم الاستفادة اقل من حجم التمويلات المبرمجة للجزائر وهدا يؤكد حضور البعد الامني والسياسي بقوة في توجيه العلاقات الثنائية خلال هده المرحلة بالخصوص.

يوضح الجدول رقم (02) القضايا المحورية المعالجة بين الجزائر وأوروبا في إطار سياسة الجوار خلال الفترة الممتدة من 2002-2018 القائمة على أولويات توجيه مساعداته المالية نحو قطاعات معينة اعتبرتها إستراتجية في علاقته مع الجزائر، فتوزيع نسب التمويل تركز بصورة خاصة على التنمية المحلية والحوكمة الاقتصادية والطاقة ودعم القدرات المؤسساتية، وهدا الواقع يبين توجه أوروبا في علاقاتها مع دول المغرب العربي عامة والجزائر خاصة مبنية على الربط بين التنمية والاستقرار .

اخذ قطاع الحوكمة الاقتصادية ودعم التنويع الاقتصادي اكبر نسبة من المساعدات المالية الأوروبية ، حيث بلغت 40٪ من إجمالي المساعدات الأوروبية، بقيمة 43.2 و52مليون اورو، وهدا يبين تأكيد الاتحاد الأوروبي على أولوية دعم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، خاصة بعدم تبنت الجزائر سياسية تقليص التبعية للمحروقات وتنويع مصادر الدخل الوطني، وهذا مطلب أوروبي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي باعتباره مدخلا لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني .

فيما حضي قطاع التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية بأقل أهمية مقارنات بالمجالات السابقة حيث حضي بنسبة 25 ٪من مجموع المساعدات الأوروبية، بقيمة تتراوح مابين 27 و33 مليون اورو، وهو ما يبرز إعطاء الاتحاد الأوروبي أهمية لآليات الحكم المحلي وإشراك الفاعلين المحليين والمجتمع المدني في عملية التنمية لهدا تعد الديمقراطية المحلية مدخلا لتحيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي وفقا لمقاربة سياسة الجوار الأوروبية.

ان قطاع الطاقة والبيئة والعمل المناخي خصصت له نسبة 15٪ من مجموع المساعدات المالية بقيمة تتراوح بين 16.2 و19.8مليون اورو، وهدا يعكس اهتمام اوروبا البالغ بقضايا الطاقة وعلا قتها بالتنمية المستدامة ، في ظل التحديات التي يواجهها هدا القطاع عالميا وسعي اوروبا لتامين الطاقة .

ولدعم القدرات المؤسساتية الجزائرية خصص الاتحاد الاوروبي 15 ٪ من المساعدات المالية الموجهة للجزائر، والهدف هو تطوير الأداء الإداري والمؤسساتي وتحسين آليات التسيير داخل المؤسسات المختلفة في الجزائر بغرض تنفيد برامج التعاون الجزائري الاوروبي.

واحتل المجتمع المدني أخر اهتمامات أوروبا في الجزائر حيث خصص له 5٪ فقط من مجموع المساعدات الاوروبية في هده الفترة ، بقيمة تتراوح بين 5.04و60.6 مليون اورو، وهو يوضح محدودية الدعم الموجه لهدا القطاع رغم أهميته في تعزيز المشاركة السياسية والتنموية .

يعكس الجدول توجهات الاتحاد الأوروبي في الجزائر التي تقوم على الدمج بين الأبعاد الاقتصادية والتنموية والمؤسساتية ضمن مقاربة سياسة الجوار ، حيث لم تعد العلاقات الثنائية بين الجزائر واوربا قائمة على الأبعاد الاقتصادية فقط ، بل تاخد بأهمية قضايا الحوكمة والاستقرار والأمن والتنمية المستدامة ، وهده معطيات تؤكد على توجه أوروبا لامننة التعاون مع الجزائر من خلال ربط الإصلاح الاقتصادي ودعم المؤسسات والتنمية المحلية كأدوات هامة لضمان الاستقرار الإقليمي وحماية مصالح أوروبا في الضفة الجنوبية من المتوسط.

مس التعاون الأوروبي الجزائري القطاعات هامة في خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية مابين 2018-2020 منها، قطاع الحوكمة الاقتصادية ودعم التنويع الاقتصادي، وقطاع التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية، قطاع الطاقة والبيئة والعمل المناخي، دعم التكميلي لبناء القدرات المؤسسية الجزائرية. وتذكر التقارير أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر زدات كثافة مند عام 2015، وتجلى دلك من خلال مجموعة من المظاهر أهمها، زيارة متكررة لمختلف المسؤولين الأوروبيون للجزائر وإجراء مجموعة من الاجتماعات في الجزائر وبروكسل. كما واصلت الجزائر الإصلاحات الخاصة بها، ففي عام 2015 كشفت وزارة العدل عن إستراتجية تهدف إلى تحديث السلطة القضائية، وتعزيز فعاليتها في حماية حقوق الانسان.

الخاتمة

يتضح ان العلاقات الجزائرية الأوروبية في البداية كانت علاقات اقتصادية وتجارية مرتبطة بظروف تاريخية فرضتها الفترة الاستعمارية ، تهدف الى خدمة المصالح الأوروبية خاصة فيما حاولت الجزائر تحقيق نوع من التنمية، لكن بحكم التهديدات والتغيرات الإقليمية والدولية أصبحت سياسات الاتحاد الأوروبي أكثر تدخلا في الشؤون الداخلية ظهرت في الشراكة وسياسة الجوار الأوروبية. فكان رد فعل الجزائر واضحا من خلال مواقف ثابتة رافضة لسياسات الأوروبية مستندة إلى ثوابت قائمة في السياسة الخارجية .

إن التقارب الأوروبي الجزائري فيما يتعلق بسياسة الجوار هو حصيلة حسابات استراتيجية أساسها المصالح لكلا الطرفين، فأوروبا استغلت فرصة الأحداث العربية المجاورة للجزائر لترويضها من اجل الانضمام سياسة الجوار التي تفضلها اوروبا كأداة تطبيقية للشراكة التي تربطها بالجزائر،

مع تامين مصادر الطاقة ، أما الجزائر فاستغلت سياسة الجوار من اجل تحصين وحماية مؤسسات دولتها تخوفا من الاضطرابات المجاورة فانضمت الى سياسة الجوار الأوروبية مع إبداء حسن النية عن طريق تفعيل اللجنة الفرعية للشراكة في مجال الحوار السياسي.

الملاحق

الجدول رقم (01) :

حجم المخصصات، الالتزامات، والمدفوعات الموجهة للجزائر في اطار الالية الاوروبية للجوار والشراكة خلال الفترة (2007-2013)

الوحدة (مليون أورو) [1]

	مخصصات	التزامات	الدفع
2007	57	57	51.3
2008	55	32.5	46.1
2009	54	35.6	47.9
2010	54	59	28.2
2011	54	58	42.9
2012	58	74	30.3
2013	60	50	37
المجموع	392	366.1	283.9

[1] European commision, joint staff working document, implementation of the European neighborhood policy, statistical annex, Brussels, 2014, PP.43-70.

الجدول(02) : يوضح خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية– الجزائر ما بين 2018 – 2022 [2]

ميدان تدخل الاتحاد الاوروبي	مؤشر المساعدات المالية بالمليون اورو	النسبة المؤية من مجموع المساعدات الاوروبية
الحوكمة الاقتصادية ودعم التنويع الاقتصادي	مابين 43.2 و52مليون اورو	40٪ من مجموع قيمة المساعدات الأوروبي
قطاع التنمية المحلية والديمقراطيـــــة التشاركية	ما بين 27 و33 مليـون اورو	25 من مجموع قيمـــــــــة المساعدات الاوروبية
قطاع الطاقة ، البيئة والعمل المناخـــي	ما بين 16.2 و19.8 مليون اورو	15 من مجموع قيمـــــــــة المساعدات الاوروبية
قطاع تكميلي لدعم القدرات المؤسساتية الجزائرية	ما بين 16.2 و19.8 مليون اورو	15 من مجموع قيمـــــــــة المساعدات الاوروبية
دعم المجتمع المدني في الجزائر	ما بين 504 و6.6 مليون اورو	5 من مجموع قيمة المساعدات الاوروبية

[2] Commission Européenne, Programmation de l'instrument européen de voisinage,cadre unique d'appui EUAlgérie.2018-2020, PP 5-11